مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ملخص سياسات

ملاحظات حول المنهاج الوزاري للحكومة (2026 - 2029)

غزوان المنهلاوي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة:

قــدم رئيس مجلس الوزراء المكـلف بتشكيـل الحكومــة السيد (علي الزيدي) منهاجاً وزارياً للحكومــة المزمع التصويت عليها من قبل مجلس النواب العراقي للمــدة (2026-2029) كون المنهاج أحد متطلبات تشكيل الحكومة والذي سيصوت عليه إلى جانب التصويت على الوزراء منفردين بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب العراقي، ويُعدُّ هذا المنهاج تاسع منهاج يُقدّم من قبل رئيس مجلس وزراء مكلف بتشكيل الحكومة، إذ استطاع سبعة مكلفين تشكيل الحكومة من خلال نيل ثقة مجلس النواب العراقي، في حين لم يتمكن مكلّفان اثنان من إقناع مجلس النواب بنيل الثقة، كُلّف السيد علي الزيدي بتاريخ (2026/4/27) باعتباره مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال (30) يوماً من تاريخ التكليف، وقدم السيد المكلف المنهاج الوزاري بتاريخ (2026/5/5) أي خلال ثمانية أيام من تاريخ التكليف، يركز هذا الملخص على بيان محتوى المنهاج من حيث رؤية الحكومة المتوقع تكليفها خلال أربع سنوات قادمة وكيف تفكر لمعالجة التحديات التي تواجه العراق في المرحلة المقبلة.

أولاً: المنهاج الوزاري للحكومة

المنهاج الوزاري وثيقة دستورية تلزم مجلس الوزراء أمام مجلس النواب باعتبارهم ممثلي الشعب، يمارس من خلالها مجلس النواب دوره الرقابي على أداء مجلس الوزراء باعتباره الركن الأهم في السلطة التنفيذية، يحدد المنهاج رؤية الحكومة خلال مدة عملها، إذ نص الدستور العراقي لعام (2005) في المادة (76/رابعاً) منه على أن يَعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف أسماء أعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري على مجلس النواب ويُعدُّ حائزاً ثقته عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة، ومنح الدستور رئيس مجلس الوزراء المكلف (30) يوماً من تاريخ التكليف ولم يحدد الدستور

العراقي طبيعة المنهاج الوزاري ومحتوياته أو الآليات التي يُعدُّ بها وطريقة الرقابة عليه مما جعل الموضوع خاضعاً للاجتهاد والظروف المحيطة وقت التكليف، ويكتسب المنهاج الوزاري أهمية كبيرة كونه أحد ركني تشكيل الحكومة، ولم يحدد الدستور العراقي لعام (2005) شكل ومضمون المنهاج الوزاري ولكن الحكومات السابقة أفرزت عرفاً لمحتوى المنهاج الوزاري، كذلك لم يتضمن كل من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي رقم (1) لسنة (2022) والنظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم (2) لسنة (2019) المعدل أي تفصيل يتعلق بمحتوى المنهاج الوزاري وإنما اقتصرا على بيان دور رئيس مجلس الوزراء في تقديم المنهاج وآلية رقابة ومراجعة المنهاج، وجرت العادة على أن يتضمن المنهاج الوزاري مجموعة من الأولويات ومجموعة من المحاور أو الموضوعات التي ستعمل الحكومة على إنجازها فبعض الحكومات تبنّت أسلوب الاقتصار على بعض الموضوعات وأخرى توسعت لتشمل النشاط الحكومي بالكامل، على أن لكل منهاج وزاري ما يميزه من حيث المضمون وطريقة الإعداد حيث كانت هذه المناهج لتوقيتات وظروف مختلفة فاختلفت الأولويات على وفق الوضع الراهن حينها.

ثانياً: المنهاج الوزاري المقدم للمدة (2026-2029)

تضمن المنهاج الوزاري ديباجة و (14) محوراً ومرتكزاتٍ لتنفيذ المنهاج، حيث أشارت الديباجة إلى أن المنهاج الوزاري ميثاقٌ وطنيٌّ يرتكز إلى الدستور ويستجيب للتحديات الراهنة في المجالات الأمنية والاقتصادية والتكنلوجية والمجتمعية ويتجه إلى تثبيت استقرار الدولة وسيادتها من خلال مجموعة من المسارات الواقعية لإدارة المخاطر ومعالجة التحديات مع الأخذ بنظر الاعتبار الأحداث والتطورات الجيوسياسية وانعكاسها على العراق في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد، تضمن المنهاج في محاوره الأربعة عشر (تعزيز سيادة الدولة والأمن الوطني، السياسة الخارجية، الإصلاح الاقتصادي

والمالي، الطاقة، الصناعة، الزراعة والمياه، الحوكمة والإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد، التربية والتعليم، الخدمات الصحية والطبية، شبكات الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر، الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، حقوق الانسان والمرأة والطفل، الشباب والرياضة، الثقافة والسياحة والآثار)، وعند مراجعة هذه المحاور نشير إلى أهم الملاحظات حولها:

– تمثل المحاور التي تضمنها المنهاج تغطية شاملة لمجمل النشاط الحكومي الذي تقوم به الحكومة في أعمالها عبر مؤسساتها (الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والهيئات المستقلة) وبالإمكان ترشيقه من الكثير من المهام الواردة فيه باعتبارها جزءاً من المهام القانونية لهذه المؤسسات.

– لم يتضمن المنهاج الوزاري الأولويات التي ستعمل الحكومة على إنجازها والتحديات القصوى التي يجب أن تضع لها خططاً عاجلة لمعالجتها خصوصاً إننا نمر في مرحلة تحول دولي وإقليمي على جميع الأصعدة.

– تضمن المنهاج مضامين واضحة إلى مركزية الدولة ويؤسس إلى أن تكون الحكومة الاتحادية صاحبة اليد العليا في اتخاذ القرار الداخلي والخارجي في مختلف المجالات.

– تضمن المنهاج مجموعة من الحزم الإصلاحية واستحداث بعض الهياكل المؤسسية التي قد تسهم في تجاوز البيروقراطية الحكومية مثل تأسيس (المجلس الأعلى للاستقرار المالي والنقدي والمجلس الأعلى للاستثمار وصندوق الأجيال) وهي طريقة جيدة لإلزام مجلس النواب بتأسيسها باعتباره سيصوت على المنهاج.

– أورد المنهاج تحديث التشريعات لبعض الموضوعات بعموميات باستثناء تشريع مثل قانون النفط والغاز وهو من القوانين التأسيسية التي تأخر تشريعها كثيراً.

– تضمن المنهاج محوراً للحوكمة والإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد لكنه لم يأت

بجديد خارج العمل الحالي (الإجرائي) الذي عملت عليه الحكومات المتعاقبة.

في ختام المنهاج الوزاري كانت فقرة (مرتكزات تنفيذ المنهاج) والتي تضمنت إلزامَ الحكومة بصياغة برنامج حكومي تفصيلي (خطة عمل) يترجم محاور المنهاج إلى برامج تتضمن الإجراءات المؤقتة والمؤشرات والكلف المالية والجهات المنفذة والمسؤوليات ومتابعتها وفق مصفوفة عملية، وهي حالة جيدة لتنظيم العمل وفق خطة عملية، كذلك تضمنت فقرة المرتكزات وضعَ صلاحية للحكومة الاتحادية في حالات الطوارئ والظروف القاهرة وهي فكرة صحيحة لإدارة الدولة في هذه الظروف، كذلك ختم المنهاج بأن تنفيذه بكامل محاوره مرتبط بالتخصيصات المالية اللازمة في إطار الموازنة العامة للدولة وهي إشارة مهمة إلى ضرورة التقيد بمواعيد إقرار الموازنة لكنْ أولاً على الحكومة نفسها (مجلس الوزراء) التقيد بإرسال مشروع قانون الموازنة بموعده المحدد في قانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة (2019) كون الحكومة تتأخر في الغالب بإرسال المشروع مما يتسبب بإرباك العمل الحكومي والمجتمعي.

الخاتمة:

إن الخيار المتبع في إعداد المنهاج الوزاري كما تضمنه المنهاج هو خيار (إدارة المخاطر) وهو منهج استباقي وقائي، لكنْ لم نلحظ أن هناك تحليلاً لأهم المخاطر التي تواجه العراق في الوقت الحالي والمخاطر المتوقعة للمرحلة المقبلة ونقترح أن يبنى المنهاج على ثلاثية عملية تشمل:

– وثيقة تحليل الواقع: وثيقة علمية واقعية لتحليل الواقع على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، تركز داخلياً على (واقع الفساد ومدياته، الأمن، الوضع المالي للدولة، الصناعة والزراعة، التربية والتعليم، الواقع الاجتماعي) وخارجياً على (المشاريع الدولية،

المشاريع الإقليمية، الدول الصديقة، الدول المعادية)، على أن تتضمن الوثيقة الفرص والمخاطر المحتملة.

- رأي النخب: آراء الخبراء ومراكز الفكر والأبحاث.
- رأي المواطنين: استطلاعات موجهة للرأي العام والمواطنين في موضوعات محددة.

إن تقديم المنهاج الوزاري خلال فترة قياسية وخلال ثمانية أيام من تاريخ التكليف يؤشر إلى حالة الاستعجال في إعداده وتقديمه، مع ما قدمت من ملاحظات إيجابية وبعضها سلبية بإمكان مجلس النواب العراقي النظر بهذه الملاحظات وتضمينها في المنهاج الوزاري قبل التصويت عليه، وإن التحدي الأكبر الذي يواجه تنفيذ المنهاج الوزاري هو مواجهة التغيير والقوة البيروقراطية لمؤسسات الحكومة التنفيذية من خلال أسلوب التسويف والمماطلة لذلك نقترح أن يتم تحقيق المشاريع ذات الأولوية التي تحتاج إلى حلول عاجلة والمشاريع ذات البعد الاستراتيجي من خارج الجهاز البيروقراطي الحكومي (الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة) ومن خلال هياكل مؤسسية تعمل في مكتب رئيس مجلس الوزراء واعتبار الجهاز البيروقراطي سانداً لإنجازها إلى أن تصل إلى مرحلة الاستقرار لتسلم إلى المؤسسات التنفيذية.

هوية البحث

- **الباحث:** غزوان المنهلاوي- باحث يركز على السياسات العامة والإصلاح الحكومي في العراق.
- **الموضوع:** ملاحظات حول المنهاج الوزاري للحكومة .. (2026 - 2029)
- **تأريخ النشر:** أيار - مايو 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org